

عمدة القاري

القسم فهي الباء الموحدة نحو باء والتاء المثناة من فوق نحو تاء والواو نحو واء والكل ورد في القرآن أما الباء فقوله تعالى قالوا تقاسموا باء (النمل 94) وأما التاء فقوله تعالى تاء لقد آثرك اء علينا (يوسف 19) وأما الواو فقوله واء ربنا ما كنا مشركين (الأنعام 32) وقد ذكرنا كيفية اليمين والخلاف فيه عن قريب في باب يحلف المدعى عليه حيث ما وجبت عليه اليمين .

وقال النبي ورجل حلف باء كاذبا بعد العصر ولا يحلف بغير اء .
هذا التعليق قطعة من حديث ذكره موصولا عن أبي هريرة في باب اليمين بعد العصر وذكره هنا بالمعنى وغرضه من ذكره هنا هو قوله ورجل حلف باء قوله ولا يحلف بغير اء ليس من الحديث بل من كلام البخاري ذكره تكميلا للترجمة .

8762 - حدثنا (إسماعيل بن عبد اء) قال حدثني (مالك) عن (عمه أبي سهيل) عن أبيه أنه سمع (طلحة بن عبيد اء) يقول جاء رجل إلى رسول اء فإذا هو يسأله عن الإسلام فقال رسول اء خمس صلوات في اليوم والليلة فقال هل علي غيرها قال لا إلا أن تطوع فقال رسول اء وصيام رمضان قال هل علي غيره قال لا إلا أن تطوع قال وذكر له رسول اء الزكاة قال هل علي غيرها قال لا إلا أن تطوع قال فأدبر الرجل وهو يقول واء لا أزيد على هذا ولا أنقص قال رسول اء أفلح إن صدق .
(انظر الحديث 64) .

مطابقته للترجمة في قوله واء لا أزيد على هذا فهذا هو صورة الحلف بلفظ اسم اء وبالباء الموحدة والحديث بعين هذا الإسناد قد مضى في كتاب الإيمان في باب الزكاة من الإسلام وقد مر الكلام فيه مستوفى .

9762 - حدثنا (موسى بن إسماعيل) قال حدثنا (جويرية) قال ذكر (نافع) عن (عبد اء) رضي اء تعالى عنه أن النبي قال من كان حالفا فليحلف باء أو ليصمت .
مطابقته للترجمة في قوله فليحلف باء وجويرية تصغير جارية ابن أسماء على وزن حمراء وهما من الأسماء المشتركة بين الذكور والإناث وقد تكرر ذكره وعبد اء هو ابن عمر بن الخطاب .

قوله من كان حالفا إلى آخره أي من أراد أن يحلف فليحلف باء أو لا يحلف أصلا وهو دال على المنع من الحلف بغير اء ولا شك في انعقاد اليمين باسم الذات والصفات العلية وأما اليمين بغير ذلك فهو ممنوع .

واختلفوا هل هو منع تحريم أو تنزيه والخلاف فيه موجود عند المالكية فالأقسام ثلاثة الأول ما يباح اليمين به وهو ما ذكرنا من اسم الذات والصفات الثاني ما يحرم اليمين به بالإنفاق كالأنصاب والأزلام واللات والعزى فإن قصد تعظيمها فهو كفر كذا قال بعض المالكية معلقا للقول فيه حيث يقول فإن قصد تعظيمها يكفر وإلا فحرام والقسم بالشيء تعظيم له والثالث ما يختلف فيه بالتحريم والكراهة وهو مما عدا ذلك مما لا يقتضي تعظيمه وقال ابن بطال وأجمعوا أنه لا ينبغي للحاكم أن يستحلف إلا بالبا لا بالعتاق أو الحج أو المصحف وإن اتهمه القاضي غلظ عليه اليمين بزيادة من صفات الـ D وقد مر الكلام فيه في باب كيف يستحلف

. - 72 .

(باب من أقام البينة بعد اليمين) .

أي هذا باب في بيان حكم من أقام البينة بعد يمين المدعى عليه وجواب من محذوف تقديره هل تقبل البينة أم لا وإنما لم يصرح به لمكان الخلاف فيه على عادته التي جرت هكذا فالجمهور على أنها تقبل وإليه ذهب الثوري والكوفيون والشافعي والليث وأحمد وإسحاق وقال مالك في (المدونة) إن استحلفه وهو لا يعلم بالبينة ثم علمها قضى له بها وإن استحلفه ورضي بيمينه تاركا لبينته وهي حاضرة أو غائبة فلا حق له إذا شهدت له قاله مطرف وابن الماجشون وقال ابن أبي ليلى لا تقبل بينته بعد استحلاف المدعى عليه وبه قال أبو عبيد وأهل الظاهر